CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.380
4 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٨٠

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة أباكا
(نائبة الرئيس)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقارير الدورية الثاني والثالث والرابع مجتمعة للجمهورية الدومينيكية (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وإدراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

لغياب رئيسة اللجنة، تولت السيدة أباكا (نائبة الرئيسة) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)
التقارير الدورية الثاني والثالث والرابع مجتمعة للجمهورية الدومينيكية (تابع) (CEDAW/C/DOM/2-3، و CEDAW/C/DOM/4 و CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.2)

١ - بناء على دعوة موجهة من الرئيسة، اتخذت السيدة سولانو والسيدة موني‌يز والسيدة غوتيريس (الجمهورية الدومينيكية) أماكن على طاولة اللجنة.

٢ - السيدة سولانو (الجمهورية الدومينيكية): قالت، في معرض تطرقها إلى الأسئلة الواردة في تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة (CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.2) بشأن المادة ١٢ ورداً على السؤال ٧١ إن نظام الرعاية الصحية في بلدها يتألف من مؤسسات شتى عامة وخاصة خاضعة لوزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية. وآليات تقديم الخدمات الرئيسية هي: شبكة الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية التي تعمل كنظام فرعي مفتوح وممول من الضرائب؛ ومعهد الضمان الاجتماعي الدومينيكي الذي يعمل كنظام فرعي محدود يمول من المساهمات الإلزامية؛ ومعهد الضمان الاجتماعي التابع للقوات المسلحة والشرطة الوطنية؛ والهيئات الطبية وشركات التأمين الممولة تمويلا خاصا؛ وشركات التأمين ذات الإدارة الذاتية الممولة من التبرعات؛ والمستوصفات الممولة تمويلا خاصا ومراكز التشخيص والبحث وتشكل جميعها واحدا من النظم الفرعية ذات أوسع تغطية؛ والقطاع الخاص الذي لا يستهدف الربح الذي تديره أساسا المنظمات غير الحكومية ويمول من مجموعة من مصادر المساعدة الخاصة والحكومية والدولية.

٣ - وأضافت أنه قد وضعت خطة وطنية لإصلاح نظام الصحة من أجل تنظيم الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها. وتوجد تغطية على نطاق واسع للمرأة، ولا سيما في مجال الرعاية المتعلق بأمراض النساء. ووفقا لما ورد في الدراسة الاستقصائية السكانية والصحية (عام ١٩٩٦)، يتلقى ٩٧ في المائة من جميع الحوامل فحوصا قبل الولادة ويُجرى ما يربو على ٩٠ في المائة من عمليات الولادة في مؤسسات أو مستشفيات. ومستويات الرعاية أثناء الحمل مرتفعة بغض النظر عن مكان إقامة المرأة ومستوى تعليمها وسنها. وتتضمن خدمات أمراض النساء وغيرها من الخدمات الرئيسية المقدمة للمرأة الفحص والكشف عن سرطان الرحم وسرطان الثدي والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والرعاية قبل الولادة وبعدها؛ وخدمات تنظيم الأسرة بالإضافة إلى الوصول إلى خدمات الصحة العامة عن طريق مختلف مراكز المستشفيات التابعة لوزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية. وتتصل المشاكل الرئيسية المتعلقة بالخدمات المتاحة للمرأة بنوعية تلك الخدمات. وتحديد النسل مأمون وطوعي.

٤ - ولاحظت، رداً على السؤال ٧٢، أنه في إطار خطة التنمية الوطنية تهدف السياسات الحكومية إلى تحسين نوعية حياة السكان عموما من حيث تخفيض معدلات الفقر ومكافحة المستويات العالية للأمية وتحسين الخدمات في مجالات النقل العام والإسكان والكهرباء. وفي مجال الصحة، توجد خطة وطنية لإصلاح وتحديث نظام الصحة مع تحديد أولويات للمرأة. ويحق للمرأة الحصول على الرعاية السابقة للولادة وأن تضع أطفالها في المستشفيات؛ وتُسدى إليها أيضا المشورة بشأن الرضاعة الطبيعية. وتشمل خدمات تنظيم الأسرة إسداء المشورة إلى المستعملين وتوفير وسائل منع الحمل ورصد أساليبه وتشجيع تنظيم الأسرة من خلال الإذاعة والتلفزيون والمواد التعليمية.

٥ - وتابعت كلمتها قائلة ووفقا لما ورد في الدراسة الاستقصائية السكانية والصحية فإن القطاع العام يقدم ٣٦,١ في المائة من وسائل منع الحمل، و ٤٦,٩ في المائة تقدمها المنظمات غير الحكومية التي لديها برامج لتنظيم الأسرة وتقدم القطاعات الأخرى القدر المتبقي وهو ١٦,٥ في المائة. ووفقا لأحدث الأرقام المتعلقة بالأوبئـــة التي قدمتها وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، كانت هناك ١٥٧ ٤ حالة للإيدز و ٠٨٣ ٤ حالة للإصابـــة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأصيبت النساء بـ ٣٣ في المائة منها والرجال بـ ٦٦,٦ في المائة. ويقدر أنه لا يبلغ عن ٢٨ في المائة من جميع الحالات. وبالرغم من أن الشكل الديمغرافي لمعظم المصابين بالإيدز هم أساسا من الذكور، فإن الحالات المتعلقة بالمرأة آخذة في الازدياد.

٦ - وبالإشارة إلى السؤال ٧٣، قالت إن الجمهورية الدومينيكية قد خفضت كثيرا من معدلات سوء التغذية في العقود الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بعدم ملاءمة الوزن للطول. ومع هذا، فإن ٣٢ في المائة من الحوامل ما زلن يعانين من نقص الحديد. وقد وضعت خطة وطنية للأغذية والتغذية للفترة ٢٠٠٠-١٩٩٥ من أجل التصدي لمشكلة سوء التغذية. وتمثل النساء واحدة من المجموعات ذات الأولوية في إطار الخطة. وحدث انخفاض كبير في الأمراض الخاضعة للرصد الوبائي. وفي حالة التحصين ضد شلل الأطفال تزيد التغطية على ٩٠ في المائة في سائر أرجاء البلد، ولذا فقد أعلن عن القضاء على هذا المرض. وانخفض عدد حالات الإصابة بالحصبة إلى ١٢ لكل ٠٠٠ ٠٠٠ ١ من السكان. وفي الفترة ١٩٨٨-١٩٩٥، كان هناك اتجاه متصاعد للإصابة بالملاريا. ونتيجة للتدابير الصحية التي تتخذها السلطات أخذ هذا الاتجاه في الانخفاض منذ عـــام ١٩٩٦. وحدث انتشار متفـــرق لحمى الدنجية التقليدية في المناطق الحضرية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩. وقد ازداد عدد هذه الحالات منذ عام ١٩٩٢ ووضعت وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية خطط طوارئ لتثقيف السكان بشأن هذا المرض.

٧ - وتطرقت إلى السؤال ٧٤ فلاحظت أن وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية قد وضعت برنامجا لتعزيز النظام الوطني للإحصاءات في مجال الصحة، يتولى تنسيقه مكتب التخطيط الوطني والمجلس الوطني للسكان والأسرة. وقد أنشئت أيضا وحدة لتجهيز المعلومات والبيانات في إطار الخطة الوطنية لإصلاح قطاع الصحة. وفيما يتعلق بالسؤال ٧٥، قالت إن إدارة النهوض بالمرأة أعطت أولوية لتعزيز النظام الوطني للإحصاءات الصحية الموزعة حسب الجنس. ومن شأن هذا أن يولد معلومات موثوق بها في الوقت المناسب

لتحسين عملية وضع السياسات والبرامج والمشاريع في مجال الصحة وتحسينها وتقييمها؛ وسيضمن أيضا أن ينخفض عدد الإحصاءات الحيوية التي لا تُقدم عنها تقارير، ولا سيما الإحصاءات المتعلقة بوفيات الأمهات. وإدارة النهوض بالمرأة عضو في لجنة المجلس الوطني للسكان والأسرة المسؤول عن تصميم نظام للمعلومات بغية ضمان أن يوضح فيه منظور نوع الجنس.

٨ - وفيما يتعلق بالسؤال ٧٦، لاحظت أن الإجهاض غير قانوني في بلدها في جميع الظروف. ولا توجد خدمات إجهاض عامة والمراكز التي تقدم تلك الخدمات تقوم بذلك بصورة غير مشروعة. وقدرت آخر الدراسات أنه كان هناك حوالي ٥٠٠ ٨٥ حالة إجهاض مقصود وأن ١٦,٦ في المائة من وفيات الأمهات تتصل بالإجهاض. وفيما يتعلق بالسؤال ٧٧، وضع برنامج لمكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإيدز في إطار وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز. ويتضمن ذلك البرنامج ثلاثة مكونات أساسية هي: الرصد الوبائي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج تثقيف في مجال الرعاية قدم لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتثقيف بما في ذلك حملات وسائط الإعلام الجماهيرية التي تركز على الوقاية من جميع الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وقد وضعت استراتيجية وطنية للمعلومات عن الإيدز والوقاية منه؛ وتوجد أيضا خطة عمل وطنية للمرأة والإيدز تركز على البحث والتثقيف والاتصال والمعلومات ومكافحة الأوبئة. وتشترك الدولة أيضا مع مختلف المنظمات غير الوطنية في وضع استراتيجية للوقاية من فيروس نقص المناعدة البشرية/الإيدز بين الشابات، تهدف أساسا إلى تشجيع اتخاذ موقف إيجابي بين الشابات تجاه الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والحد من القيود الخارجية التي تعوق الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشابات.

٩ - وأوضحت، ردا على السؤال ٧٨، أن الحكومة بصدد التفاوض على اتفاقات تمويل مع وكالات التعاون الدولي بغية الحفاظ على الخدمات الصحية وتحسينها. وفيما يتعلق بالسؤال ٧٩، لاحظت أنه يُبلغ كل عام في بلدها عن الإصابة بما يربو على ٠٠٠ ١٠ حالة من حالات الإصابة بمرض الزهري والسيلان والقوباء البسيط. وفي حالة النساء تعاني ٢٧ في المائة من الأمراض المهبلية و ٩ في المائة أمراض التهابات الحوض و ٦ في المائة من الطفيليات. والأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات هي: تسمم الدم (٢٥ في المائة) والأمراض المعديـــة (٢١ في المائة) والنزف أثناء الولادة (٢٠ في المائة) والأسباب غير المباشرة المتصلة بالتوليد (١١ في المائة) والإجهاض (١٠ في المائة) والمضاعفات المتعلقة بالنفاس (٩ في المائة).

١٠ - وتطرقت إلى السؤال ٨٠ فلاحظت أنه بغية الحد من وفيات الأمهات والرضع استحدثت الحكومة خطة وطنية لتخفيض وفيات الأمهات إلى أقل من ٨٠ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠٠٠. وقد وردت تلك الخطة إجمالا ضمن خطة التنمية الاجتماعية الوطنية التي تمثل نقطة مرجعية للإجراءات التي تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان البلد، ولا سيما النساء والأطفال. وتشمل الأنشطة المضطلع بها حاليا توفير الرعاية للأمهات والأطفال ضمن الخدمات الصحية وبرنامج لتوفير مياه الشرب المأمونة وتثقيف مستمر للموارد البشرية العاملة في ميدان الصحة ووضع نظام لرصد وفيات الأمهات والرضع. وشملت

الإنجازات التي تحققت حتى تاريخه إنشاء مكاتب في مركزين صحيين, ووضع بروتوكول لحالات الطوارئ المتعلقة بالتوليد، ووضع نظام للرصد الوبائي لوفيات الأمهات والرضع، وتوضيح الاستراتيجية المشتركة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية.

١١ - السيدة مونييز (الجمهورية الدومينيكية): تطرقت إلى المادة ١٣ فقالت، ردا على السؤال ٨١، إن نظام الضمان الاجتماعي يجري تحديثه بغية ضمان التغطية على نطاق أوسع. وتوجد خطط ضمان اجتماعي مختلفة. بيد أن معظمها يعاني من قيود تغطية خطيرة، ولا يشمل التشريع الحالي أفراد الأسرة والعاملين لحسابهم الخاص وفئات من قبيل خدم المنازل والسائقين والموظفين العموميين. بيد أن بعض الخطط، من قبيل نظام التأمين الاجتماعي الدومينيكي، تقدم استحقاقات في حالات المرض واستحقاقات للأمومة والتأمين على الأسرة، بما في ذلك الرعاية أثناء التوليد لزوجات الأشخاص المؤمن عليهم، والرعاية للمولودين حديثا. وعموما، تتمتع النساء بحق مساو لحق الرجال بالنسبة لتلك الاستحقاقات. وفي إطار معظم الخطط لا تقدم الاستحقاقات للحوامل غير المتزوجات. كما أن الشريك لا يتلقى الاستحقاقات إلا إذا كان متزوجا من شريكته. وفيما يتعلق بالسؤال ٨٢، لاحظت أن النساء اللاتي يجري التأمين عليهن في إطار نظام الضمان الاجتماعي يحصلن على الاستحقاقات التي يحددها القانون. بيد أن الزوجات المؤمن عليهن لا يحصلن على استحقاقات الحمل والولادة والرضاعة الطبيعية ورعاية الطفل إلى أن يبلغ سن الطفل سنة واحدة إلا في حالة الزواج. وتشمل الاستحقاقات في بعض الخطط تقديم قروض للأعضاء فيها. ولا توجد آلية مسؤولة عن التصرف في المطالبات المتصلة بالاستفادة من الاستحقاقات والخدمات.

١٢ - وتابعت كلمتها قائلة، فيما يتعلق بالسؤال ٨٣، إنه يمكن للمرأة نتيجة لتعديل أدخل على قانون الإصلاح الزراعي، أن تستفيد على قدم المساواة مع الرجل من القروض الزراعية والتدريب التقني وخطط الإسكان. وفي ٨ آذار/ مارس ١٩٩٧، منحت الحكومة ٢٨٠ ١ قطعة أرض للنساء في كوتوي، مقاطعة سانشيز راميرز. وسيستفيد من ذلك ما يربو على ٠٠٠ ٧ من النساء الريفيات في خاتمة المطاف.

١٣ - ولاحظت، لدى تطرقها للسؤال ٨٤، أن الحكومة تضع، من خلال المعهد الزراعي، برنامجا مع جماعات النساء الريفيات بشأن التشريع الجديد، وأن إدارة النهوض بالمرأة قد بدأت في نشر القانون من خلال الكراسات وحلقات العمل التدريبية المقدمة إلى جماعات النساء الريفيات. كما أن الشبكة الوطنية للتعاون التقني بين المؤسسات والمنظمات التي تقدم الدعم إلى النساء الريفيات والتي تضم ٥٥ منظمة غير حكومية قد أنشئت. وشرعت المنظمات غير الحكومية في عملية مشاورات فيما بين النساء الريفيات من خلال حلقات العمل والاجتماعات الإقليمية لنشر القانون، باستخدام المواد التي أنتجتها إدارة النهوض بالمرأة.

١٤ - وأوضحت، فيما يتعلق بالسؤال ٨٥، أن المستفيدين من خطط الإسكان المنشأة في إطار البرنامج الوطني لمكافحة الفقر الذي استهل في آب/ أغسطس ١٩٩٦، يضمون النساء اللاتي يترأسن الأسر المعيشية.

والهدف من الخطة هو تحسين المستوطنات البشرية ذات الحيازة المشروطة من خلال مشاركة الدولة والمجتمع المحلي وتحسين الإسكان عن طريق تيسير وصول الحائزين إلى الإئتمانات.

١٥ - السيدة سولانو (الجمهورية الدومينيكية): تطرقت إلى الأسئلة المتعلقة بالمادة ١٤ فقالت، بصدد السؤال ٨٦، إن النساء الريفيات لسن على وعي تام بحقوقهن بموجب الاتفاقية مع أن الجماعات النسائية المنظمة قد تلقت معلومات عن الاتفاقية. وفي هذا الصدد، كان من بين التدابير المتخذة في عام ١٩٩٧، وضع برنامج للنساء الريفيات في إطار وزارة الزراعة والنهوض بمركزه وإعداد برنامج تثقيفي بشأن التعديلات المدخلة على قانون الإصلاح الزراعي من المقرر أن تنفذها إدارة النهوض بالمرأة في عام ١٩٩٨، ووضع المنظمات غير الحكومية التي تتناول قضايا المرأة برامج تثقيفية وبرامج مدرة للدخل، فضلا عن برامج لحماية حقوق المرأة في المناطق الريفية. والعقبة الرئيسية التي تعترض النهوض بالمرأة الريفية هي عدم وجود سياسة وطنية لتنمية القطاع الريفي الذي لا يُعطى أولوية في الخطط والمشاريع الإنمائية الوطنية.

١٦ - وأوضحت، فيما يتعلق بالسؤال ٨٧، أن حملات التثقيف الجماهيرية بشأن وسائل منع الحمل، كانت قائمة منذ أواخر الستينات. وفي السنوات الأخيرة، جرى التوسع في الخدمات المقدمة في المستوصفات الريفية في إطار وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية. ومن أوجه القصور في ذلك المجال أن الخدمات التي يقدمها المجلس الوطني للسكان والأسرة في المناطق الريفية محدودة. ووفقا لما ورد في الدراسة الاستقصائية السكانية والصحية، فإن ٩٣,٩ في المائة من النساء الريفيات يعرفن على الأقل وسيلة حديثة واحدة من وسائل منع الحمل ويمكنهن أن يقدمن لها وصفا دقيقا و ٥٩,٥ في المائة من النساء الناشطات جنسيا يستخدمن بعض وسائل منع الحمل. والنسب المناظرة بين النساء الحضريات هي ٩٧,٦ و ٦٦,٤ في المائة، على التوالي.

١٧ - وقالت، ردا على السؤال ٨٨، إنه لا توجد أرقام بشأن وفيات الأمهات حسب مناطق الإقامة. وقدر في الدراسة الاستقصائية السكانية والصحية أنه توجد ٢٢٩ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤. وعدم وجود سجلات في المستشفيات بشأن تلك الحالات يجعل من المتعذر الحصول على معلومات عن وفيات الأمهات وغيرها من المؤشرات الصحية. ولاحظت، لدى تطرقها للسؤال ٨٩، أن النساء الريفيات لا يشغلن مناصب بارزة جدا في السلطات المحلية وغيرها من مناصب السلطة من قبيل الاتحادات ورابطات ملاك الأراضي ورابطات المنتجين الزراعيين. وللقولبة والنماذج الثقافية المتعلقة بالمرأة تأثير متزايد في المناطق الريفية، ويعني هذا، بالاقتران بمعدلات الفقر المرتفعة، زيادة تهميش المرأة الريفية.

١٨ - وفيما يتعلق بالسؤال ٩٠، قالت إن للمرأة نفس حقوق الرجل فيما يتعلق بالائتمان وبرامج المساعدة التقنية. ومن أجل ضمان الامتثال للأحكام القانونية، وقعت إدارة النهوض بالمرأة اتفاقات تعاون مع المصرف الزراعي، ووزارة الزراعة، والمعهد الزراعي. ويجري أيضا تقديم القروض من خلال برنامج لتشجيع ودعم

المؤسسات الصغيرة والمحدودة والمتوسطة الحجم من خلال مكاتب المرأة في المناطق. ومازالت هناك ممارسات تمييزية تمثل عقبة أمام الامتثال للأحكام المتعلقة بتكافؤ الفرص للنساء الريفيات، نظرا لأن الوكالات المنفذة لا تعطي المرأة أولوية عند تحديدها المستفيدين من أنشطتها.

١٩ - ولاحظت، رداً على السؤال ٩١، أن المعهد الوطني لتثبيت الأسعار لديه برنامج لشراء، على نطاق واسع، ما تنتجه رابطات صناعة المنتجين من حبوب وأرز. ونظرا لانخفاض تمثيل المرأة في تلك الرابطات فإنها لا تستفيد كثيرا من تلك الخدمة. وفيما يتعلق بالسؤال ٩٢، ووفقا لنتائج الدراسات الحديثة، لا يتفق رقم ٦٠ في المائة من النساء اللاتي يترأسن الأسر المعيشية مع الواقع. وأحوال معيشة النساء الريفيات أسوأ بكثير من أحوال قطاعات أخرى من السكان التي تعيش في ظل الفقر. وفي الواقع، إن النساء الريفيات هن أفقر الفقراء حيث ترتفع بينهن معدلات الأمية والوفيات عموما وسوء التغذية والبطالة. ومن الصعب للغاية أن يحصلن على التدريب والخدمات الاجتماعية عموما. وبينما لا توجد سياسة عامة تتعلق بالمرأة الريفية فإن إدارة النهوض بالمرأة تضع، بالتنسيق مع المؤسسات القطاعية الحكومية برنامجا لتحديد الخطط الإنمائية الإقليمية للنساء الريفيات. وفي عام ١٩٩٨، سيبدأ تنفيذ خطة التنمية العامة للنساء في الجزء الشرقي من البلد.

٢٠ - وفيما يتعلق بالسؤال ٩٣، قالت إنه لم تعط أولوية للنساء الريفيات في المشاريع الإنمائية الوطنية. وعموما، تـُعطى الأفضلية للمرأة لدى تنفيذ البرامج والمشاريع، في مجالات من قبيل التغذية وتنظيم الأسرة وبناء المراحيض التي ترمي إلى حل المشاكل المتصلة بالأطفال والأسرة، وحيث يـُنظر للمرأة على أنها وسيط لتنفيذ الإجراءات أكثر منها هدفا للتنمية. وفي الوقت الحاضر، تروج إدارة النهوض بالمرأة لتنفيذ خطط لتنمية قدرات المرأة عموما، وذلك بالتنسيق مع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

٢١ - وأوضحت، لدى تطرقها للسؤال ٩٤، أن إدارة النهوض بالمرأة تعمل مع وزارة الزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على إنشاء شبكة دعم وطنية للنساء الريفيات. وفيما يتعلق بالسؤال ٩٥، لاحظت أن المصرف الزراعي الدومينيكي يقبل طلبات منح القروض إلى صغار المنتجين الزراعيين وأن وزارة الزراعة لديها صندوق دائر به ٨ ملايين بيزو لمنح الائتمانات لرابطات النساء الريفيات من أجل تطوير معامل وخدمات الصناعات الزراعية والزراعية الصناعية. بيد أن تغطية تلك التدابير محدودة.

٢٢ - وقالت، ردا على السؤال ٩٦، إنه في إطار قانون الإصلاح الزراعي المعدل فإن ٢٨٠ ١ امرأة يترأسن الأسر المعيشية، وكن يعملن في الأرض على أساس غير منتظم لأن التشريع القديم كان يميز ضدهن، قد مـُنحن عقود تمليك لقطع الأرض. وأصبحن أيضا المستفيدات المباشرات من الائتمان وبرامج التدريب والمساعدة التقنية لزراعة قطع الأراضي المملوكة لهن. بيد أنه بعد مضي ١١ شهرا فحسب على تنفيذ الإصلاحات بموجب القانون لا تتوافر معلومات كافية لتقييم أثره.

٢٣ - وقالت، فيما يتعلق بالسؤال ٩٧، إن المرأة تتمتع منذ عام ١٩٩٧ بحقوق متساوية مع الرجل من حيث الحصول على الأراضي بموجب قانون الإصلاح الزراعي وجميع برامج التدريب المقدمة من الهيئات الزراعية. وبغية ضمان المساواة في الحقوق المحددة بموجب قانون الإصلاح الزراعي، جرى الاتفاق بين المعهد الزراعي وإدارة النهوض بالمرأة على وضع إجراءات وتثقيف المسؤولين والتقنيين كي لا تتعرض المرأة للتمييز في الممارسة العملية. ولا يشمل البرنامج المضطلع به في مراكز الأمومة التدريب في المجالات غير التقليدية. وفيما يتعلق بالسؤال ٩٨، أوضحت أن نظام المعلومات التابع للشبكة الوطنية لدعم النهوض بالنساء الريفيات يجري تنظيمه. كما أن شعبة النساء التابعة لوزارة الزراعة تضع نظاما للبيانات بشأن حالة النساء الريفيات يتضمن منظورا يتعلق بنوع الجنس.

٢٤ - وفي معرض الإجابة على السؤال ٩٩، قالت إنه في مختلف المناسبات ناقشت الحكومة والمنظمات غير الحكومية الحاجة إلى تنسيق خطة عملية للمساعدة على زيادة أثر البرامج التي تنفذها، ولكنها لم تتوصل إلى اتفاقات محددة. وفي الميزانية الوطنية لعام ١٩٩٨، خُصص مبلغ ٦٠٠ ٩٥٠ ١٩ من دولارات الجمهورية الدومينيكية للمنح ودعم المشاريع التي تضعها المنظمات والاتحادات في المناطق الريفية، ولو أنه نظرا لانخفاض مستوى مشاركة المرأة في منظمات صغار المنتجين فإن حصتها من تلك الأموال ستكون ضئيلة جدا. وفيما يتعلق بالسؤال ١٠٠، تلقت المنظمات الريفية الدعم من برنامج الأغذية العالمي في شكل غذاء مقابل العمل، ومن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتمويل مشاريع الإنتاج والتدريب، ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ برنامج متعلق بالصحة الإنجابية في أكثر المناطق معاناة من الكساد في الجمهورية الدومينيكية.

٢٥ - وقالت، في معرض إشارتها إلى السؤال ١٠١، إنه لا توجد برامج محددة للمرأة تتصل باستعمال الموارد الطبيعية وحفظ البيئة؛ وإن ذلك هو أحد القيود الرئيسية التي تعترض سبيل تحسين الأحوال المعيشية للنساء الريفيات. وفيما يتعلق بالسؤال ١٠٢، المقدم في إطار المادة ١٥، قالت إن المادة ١٤٢٨ من القانون المدني لا زالت سارية. وتستعرض إدارة النهوض بالمرأة واللجنة الفخرية للمستشارين النسائيين بمجلس الشيوخ مشروع التعديلات المدخلة على القانون المدني التي وضعتها منظمات نسائية بغية تقديمها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها. ولدى الإشارة إلى السؤال ١٠٣، قالت إن مبدأ المساواة في المعاملة في المحاكم مستقر وقائم، بيد أنه يوجد تمييز في معاملة النساء في الممارسة العملية. وتوجد خدمات لتقديم المساعدة القانونية وأقسام قانونية تابعة لإدارة النهوض بالمرأة كما تقدم وزارة العمل وإدارة تقديم المعونة القانونية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة تلك الخدمات أيضا. وتستفيد المرأة استفادة محدودة من تلك الخدمات بسبب نقص الوعي بوجودها وانخفاض تغطية الخدمات المقدمة من إدارة النهوض بالمرأة والمنظمات غير الحكومية. أما عن السؤال ١٠٤، فنظرا لأن القانون المدني لم يعدل بعد فإن مشروع القانون المتعلق بحرية اختيار المطلقات لأماكن الإقامة لم يختبر في المحاكم. ولذا، فإن التقييد القائم في القانون الحالي ما زال موجودا.

٢٦ - وفي معرض الإشارة إلى السؤال ١٠٥، المقدم في إطار المادة ١٦، قالت إن نتائج الاتجاهات الأخيرة تضمنت وجود زيادة في عدد الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة، ولا سيما في المدن، وصلت إلى نحو ٣٠ في المائة، وزيادة أكبر في عدد النساء اللاتي يدخلن سوق العمل، مما يوفر لهن المزيد من الاستقلال الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على المرأة عبء عمل مفرط، مما يضر بصحتها البدنية والعاطفية. كما حدثت زيادة في فقر الأسرة، لا سيما تلك التي ترأسها المرأة، وتعاني الأسرة من عدم الاستقرار نتيجة التغيرات في هيكل الأسرة المعيشية. وفيما يتعلق بالسؤال ١٠٦، لا يمكن للأم أن تدير الممتلكات الشخصيـــة للقصر، لأن المبدأ القانوني الذي ينص على أن الأب هو الذي يتولى إدارة ممتلكات الأسرة، ما زال ساريا. وللمطلقة حرية إدارة ممتلكاتها الخاصة. وفيما يتعلق بالسؤال ١٠٧، لا يمكن للمرأة أن تكون وصيا قانونيا على زوجها لأن المبدأ القائل بأن الزوج هو مدير الممتلكات الأسرية مازال ساريا. ويتألف مجلس الأسرة من قاضي الصلح الذي يترأسه وستة أعضاء إما من أقارب أو أصدقاء الشخص الذي يعاني من فقدان الأهلية القانونية. وهو أحد هيئات الوصاية، ويستند إلى أن الأحكام القانونية السارية لا تمكن المرأة من إدارة ممتلكات الأسرة. ومن سلطات مجلس الأسرة أن يجتمع لتعيين وصي ووصي مشرف ومراقبة أنشطته والإذن باتخاذ إجراءات معينة بشأن شخص عديم الأهلية أو ممتلكاته.

٢٧ - السيدة غونزاليس: قالت إن التقارير تبرهن على توافر الإرادة السياسية لدى حكومة الجمهورية الدومينيكية من أجل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتصل بالاتفاقية. ومن المهم جدا أن خطة العمل المتعلقة بتخفيف حدة الفقر تستهدف المرأة التي تترأس الأسر المعيشية، وأنه جرى الشروع في برامج محددة لمساعدتها على تنمية دخل بديل. وأعربت عن ترحيبها بالاتفاق المبرم بين المكتب الوطني للنهوض بالمرأة والمكتب الإحصائي الوطني على إدراج منظور نوع الجنس في الإحصاءات. وأعربت عن سرورها لأنه من المقرر ترفيع المكتب الوطني للنهوض بالمرأة إلى وزارة لشؤون المرأة، وأنه قد قام بصياغة خطة عمل على الآجال القصير والمتوسط والطويل. أما التقدم المحرز في الحد من العنف الموجه ضد المرأة بما في ذلك إساءة استعمال رجال الشرطة لحقوقهم، سيوضح ما يمكن تحقيقه عندما تتضافر جهود الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية والحكومة. ومن المهم أن تواصل الحكومة بذل جهودها لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.

٢٨ - وأضافت أنه ينبغي للحكومة، فيما يتصل بالاتجار بالمرأة والطفل، أن تنظر في إمكانية اتخاذ تدابير جديدة وأوسع نطاقا لمكافحة عصابات الاتجار بالجنس التي تعمل أساسا من أوروبا، ومن الواضح أنها تفلت من العقاب. وينبغي أن يمكن تحقيق نتائج باتخاذ إجراءات مشتركة فيما بين جميع البلدان المعنية. وتوضح المعلومات المقدمة عن إصلاح نظام الرعاية الصحية أن الحكومة تضطلع بحملة رئيسية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ومن الأمور المثيرة للإعجاب أن الأمّيات في الجمهورية الدومينيكية أقل عددا من الأمّيين، نظرا لأن معظم البلدان تنعكس فيها هذه الحالة. ومن الأمور الجديرة بالثناء أن المرأة والمنظمات غير الحكومية الدومينيكية، قد تمكنت من توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة وتحقيق نشر

قانون متعلق بالحصص في عام ١٩٩٧. وأعربت عن أملها في أن يمكن التخفيف من الضغط الذي تمارسه الكنيسة الكاثوليكية، بغية وضع برامج للتثقيف الجنسي، وإحراز تقدم في كثير من المجالات الأخرى.

٢٩ - السيدة كورتي: قالت إن الجمهورية الدومينيكية، بالرغم من أنها بلد صغير، تجتذب اهتمام اللجنة، بسبب ما أظهرته الحكومة من إرادة سياسية وقوة الحركة النسائية. ومن الجدير بالثناء أن الحكومة أنشأت اللجنة الوطنية لرصد خطة العمل الوطنية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأوضحت أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تعنى دائما بالحالة الواقعية، فضلا عن الحالة الشرعية في الدول الأطراف. وفي الجمهورية الدومينيكية، تتمثل إحدى الأولويات الأولى في مكافحة الفقر الذي يقترن بالبغاء والاتجار بالأشخاص. ويبدو أن هناك قدرا كبيرا من المغالاة في تأكيد الذكورة في الجمهورية الدومينيكية مع نقص في مشاركة المرأة في اتخاذ القرار السياسي. وثمة مشكلة أخرى هي أنه يبدو أنه توجد طبقتان من النساء: المشتركات وغير المشتركات. ونتيجة لذلك، فإن بعض النساء لسن على وعي بحقوقهن والإمكانيات المتاحة لهن. ويمثل الاتفاق المبرم مع الكنيسة الكاثوليكية عقبة أخرى أمام التقدم والتحديث؛ وعلى المرأة أن تضع استراتيجية لتحقيق فصل واضح بين الكنيسة والدولة.

٣٠ - وأعربت عن اعتقادها بأن الجمهورية الدومينيكية لا تولي اهتماما كافيا للمرأة العاملة. وعلى الحكومة أن تضمن توفير ظروف أفضل للعاملات وأن توقف الهجرة وأن تساعد المرأة على أن تجد عملا في بلدها. وتوجد فجوة هائلة بين القطاعين الخاص والعام يلزم التصدي لها؛ ويجب تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وبالرغم من وجود نظام موسع للرعاية الصحية، فيبدو أن هناك نقصا في الخدمات المقدمة للمرأة.

٣١ - السيدة خان: قالت إنه اضطلع بكثير من النشاط التشريعي لحماية مصالح المرأة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنها أعربت عن خيبة أملها لأن دستور الجمهورية الدومينيكية لم يكرس صراحة مبدأ مساواة الرجل والمرأة. وأعربت عن أملها في أن تتمكن المرأة من خلال المشاركة النشطة لإدارة النهوض بالمرأة، من جني فوائد متزايدة من القوانين والتدابير الجديدة، وأن يجري تغيير المستوى الاجتماعي الثقافي. وتتوافر للإدارة السلطة والمكانة السامية اللازمين للعمل من أجل المساواة الواقعية.

٣٢ - وأضافت أنه ذكر في الفقرة ١٤٦ من التقرير الدوري الرابع (CEDAW/C/DOM/4) أنه لم تتخذ أي تدابير مؤقتة استثنائية للتعجيل بالمساواة الواقعية بين الرجل والمرأة. وفي ضوء النسبة المرتفعة جدا للأسر المعيشية التي ترأسها المرأة ينبغي اتخاذ تدابير، ولا سيما في مجال التعليم والعمالة، لتحقيق تغيرات مستدامة في حياة المرأة. وأعربت عن إعجابها بحلقات عمل التوعية والتدريب المقدمة لسلطات إنفاذ القوانين وغيرها من الجماعات وعامة الجمهور. والأنشطة من هذا القبيل هامة جدا لمكافحة المواقف التقليدية تجاه المرأة. وحثت الحكومة على اتخاذ تدابير فعالة لزيادة استفادة الشابات والنساء من التعليم، ولا سيما في مجال التكنولوجيا، بغية القضاء على الفقر.

٣٣ - السيدة هارتونو: أثنت على الإجابات الكاملة تماما والمعلومات المفصلة التي قدمها وفد الجمهورية الدومينيكية.

٣٤ - السيدة فيرير: قالت إن إدارة النهوض بالمرأة قد اتخذت، خلال فترة وجودها القصيرة، تدابير هامة واضطلعت بمشاريع ذات شأن. ولعل العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تنفيذ الاتفاقية هي حالة الفقر المدقع في الجمهورية الدومينيكية حيث يعيش ٥٧,٣ في المائة من السكان تحت خط الفقر وتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم نتيجة للتكيف الهيكلي. والنساء هن أكثر من يتضرر بشدة في حالات من هذا القبيل، ولذا يجب أن تُعطى النساء أولوية حقيقية في برامج القضاء على الفقر. وقالت إنه يساورها القلق، مثل السيدة كورتي والسيدة غونزاليس، لأن إدارة النهوض بالمرأة وميزانيتها ٤,٥ مليون دولار لا تتوافر لديها الموارد أو السلطة أو الموظفين لإحداث فرق ملموس في حالة المرأة.

٣٥ - وأضافت أن المزيد من الإصلاحات الدستورية والتعديلات التشريعية ضروري أيضا. وأكدت أهمية الحفاظ على الفصل بين الكنيسة والدولة. ومحتوى الاتفاق الموقع في عام ١٩٥٤ يمثل عقبة رئيسية أمام تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بتثقيف المرأة بشأن حقوقها الجنسية والإنجابية. ويمكن للمنظمات الحكومية أن تقدم دعما حيويا إلى إدارة النهوض بالمرأة في التصدي لهذه الحالة. ودعت إلى زيادة الحماية المقدمة إلى العاملات في تجهيز الصادرات أو مناطق التجارة الحرة وفي مؤسسات التجميع. وفي الختام، قالت إن الحملة التي تُشن بصدد اتخاذ قانون جديد بشأن العنف الموجه ضد المرأة تمثل خطوة هامة في الجهود العامة المبذولة للقضاء على القوالب الجامدة.

٣٦ - السيدة بوستيلو غارسيا دل ريال: وجهت التهنئة أيضا إلى الوفد على تقريره المفصل وإجاباته الوافية جدا على أسئلة اللجنة. ومن شأن الوجود النسائي المتزايد في الأحزاب السياسية أن يساعد على إدماج الأنشطة المضطلع بها لصالح المرأة في صميم المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للحركة النسائية الدومينيكية أن تقيم علاقات أوثق مع الهياكل السياسية. ولاحظت استمرار وجود القوالب الجامدة والحاجة إلى إصلاح القانون المدني وأرقام البطالة غير المتناسبة بين المرأة وعدم توافر فرص العمل أمامها وما يتصل بذلك من مشاكل من قبيل البغاء والتمييز في مناطق التجارة الحرة ونظام الضمان الاجتماعي. ومن أوجه الظلم الصارخ ألا تتلقى العاطلات استحقاقات الضمان الاجتماعي إلا في حالة الزواج، ولا سيما أن كثيرا من غير المتزوجات في الجمهورية الدومينيكية يترأسن أسرا معيشية.

٣٧ - واستدركت قائلة مع أن الاقتصاد الدومينيكي يستند أساسا إلى السياحة، بما في ذلك السياحة الجنسية، والأنشطة المضطلع بها في منطقة التجارة الحرة فإن السياسات التي تتبعها الحكومة لحماية العاملات في هذين المجالين غير كافية. وطلبت، في معرض الإشارة إلى المادة ٦ من الاتفاقية، أن يقدم الوفد بيانات في تقريره المقبل عن الإصلاحات القانونية وإنفاذ العقوبات على القوادة. وأضافت أن تقديم إحصاءات عن محاكمة الأشخاص المشتركين في الاتجار بالمرأة سيكون موضع تقدير. وسألت: هل يشمل

ضحاياهم المهاجرات من هايتي؟ وصرحت بأنه ينبغي للجمهورية الدومينيكية أن تبرم اتفاقات تعاون مع البلدان الأوروبية بغية مكافحة البغاء والاتجار بالمرأة واستغلال عاملات المنازل.

٣٨ - وأعربت عن أملها في أن يسفر المزيد من الإصلاحات الدستورية عن إرساء مبادئ المساواة وعدم التمييز، ولا سيما الفصل بين الكنيسة والدولة الذي سيكون له أثر عميق على وفيات الأمهات والإجهاض والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والقضاء على القوالب الجامدة. وفي الختام، رحبت بتحديد حصص لعضوية النساء في الأحزاب السياسية قدرها ٢٥ في المائة، وأعربت عن آمالها في أن تترتب عليه نتائج عمليـــة في انتخابات أخرى. كما أعربت عن الأمل في أن يتضمن التقرير الدوري الخامس مزيدا من المعلومات عن تنفيذ الاتفاقية في الممارسة العملية.

٣٩ - السيدة أويدراوغو: وجهت التهنئة أيضا إلى الوفد لما اتسم به تقريره وإجاباته على أسئلة اللجنة من صراحة وموضوعية. وفي معرض إشارتها إلى المادة ٥ من الاتفاقية، حثت الحكومة الدومينيكية على بذل المزيد من الجهود لتهيئة تكافؤ الفرص للمرأة، وأن تكثف، بمساعدة وسائط الإعلام حملتها للقضاء على القوالب الجامدة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من المفيد إدراج دورات دراسية عن الاتفاقية في المناهج المدرسية وإعداد الشابات للزواج بغية عكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية.

٤٠ - وتساءلت، في معرض تشديدها على ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لتنفيذ المادة ١٤، عن مدى مشاركة المرأة في البرامج التي صُممت من أجلها والأخذ بالتكنولوجيا المناسبة في المناطق الريفية بغية تمكين المرأة من تكريس المزيد من الوقت للأنشطة المدرة للدخل وأنشطة قضاء وقت الفراغ. وأوصت بالشروع في برنامج نموذجي بشأن التقاسم المنصف للأعمال المنزلية، وتساءلت أيضا عما إذا كانت الجمهورية الدومينيكية تعتزم إنشاء مصرف خاص بالمرأة بغية زيادة وصول المرأة إلى الائتمان وزيادة تشجيع الأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للمرأة الريفية. وسيكون من المفيد أن يتضمن التقرير الدوري الخامس للجمهورية الدومينيكية إحصاءات موزعة حسب الجنس عن العمالة المنتجة، ولا سيما في المناطق الريفية، بغية تزويد اللجنة ببعض الإيضاحات عن متوسط دخل المرأة والرجل في المناطق الريفية.

٤١ - السيدة ساتو: وجهت الشكر إلى الوفد لتقريره الممتاز والصريح وإجاباته على أسئلة اللجنة. بيد أن التدابير المتخذة من أجل النهوض بالمرأة في الجمهورية الدومينيكية ما زالت متخاذلة. وعدم كفاية الإحصاءات الموزعة حسب الجنس يجعل من الصعب إصدار حكم على الحالة الحقيقية للمرأة الدومينيكية. وأعربت عن أملها في أن يجري تدارك هذه الحالة في التقرير الدوري الخامس.

٤٢ - السيدة خافاتي دي ديوس: قالت إنها وجدت أن البيانات الواردة في التقرير، ولا سيما الدراسات المذكـــورة، مفيـــدة جدا في توضيح تطورات معينة وأعربت عن ترحيبها بعمل الجهاز الوطني في تشكيل السياسة والدعوة إلى مناهضة التمييز في التشريع ورصد الامتثال للاتفاقات الدولية المتعلقة بالمرأة. بيد

أنه يساورها القلق أيضا لأن إدارة النهوض بالمرأة قد لا تتوافر لديها الموارد والسلطة والموظفين اللازمين للاضطلاع بأعمالها وقالت إنها تتطلع إلى ترفيعها إلى وزارة لشؤون المرأة في المستقبل.

٤٣ - وأعربت عن ترحيبها بالإصلاحات المدخلة على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون حماية الأطفال والمراهقين بوصفها إنجازات رئيسية تعزز الإطار المؤسسي والقانوني من أجل التصدي للعنف الموجه ضد المرأة. وأثنت بصفة خاصة على شعار الحملة الوطنية "لا يوجد سبب لإساءة المعاملة" (الفقرة ١٤٥ (ج) من التقرير الرابع)، والنهج المنتظم والكلي الذي تتبعه الحكومة في التصدي للمشكلة، وأعربت عن أملها في أن يتضمن التقرير الدوري الخامس المزيد من البيانات عن ذلك الموضوع. وأعربت عن الجزع للمعدل المرتفع للجرائم المرتكبة بدوافع عاطفية (الفقرة ١٥٢ من التقرير الرابع) التي تنشأ عن الثقافة التي تغالي في التركيز على الذكورة والسائدة في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية. وينبغي للحكومة أن تبحث هذه الظاهرة وأن تشرع في برامج لبناء الوعي من أجل تصحيح فكرة أن الرجال يتفوقون على النساء.

٤٤ - وتابعت كلمتها قائلة إن المعلومات المقدمة عن النساء اللاتي يترأسن الأسر المعيشية (الفقرات ١٥٧ إلى ١٦٦ من التقرير الرابع) شقت طريقا جديدا مقارنة بالتقارير الأخرى المقدمة من الدول الأطراف؛ وقالت إنها ستقدر تقديم معلومات عن مدى تمكّن أولئك النساء من ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهن.

٤٥ - وتساءلت، في معرض الإشارة إلى الفقرة ١٧٤ من التقرير الدوري الرابع والفقرة ٨٨ من التقريرين الدوريين الثاني والثالث، عن التصاعد الذي يبعث على الإزعاج في الاتجار بالمرأة الدومينيكية التي تهاجر إلى البلدان الأوروبية وهولندا وبلجيكا أساسا، وإلى جزر البحر الكاريبي الأخرى. وفي هذا الصدد، تساءلت عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت إجراءات لتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة، وأعربت عن ترحيبها بمقترحات السيدة بوستيلو. وينبغي أن تتضمن الإجراءات العلاجية إنفاذ القيود الشديدة على جوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية المزورة وشن حملات إعلامية عامة في مناطق الهجرة الكثيفة والرصد المستمر للنساء من الجمهورية الدومينيكية لحين وصولهن إلى بلدان المقصد من خلال تدابير تعاونية ثنائية، إذا اقتضى الأمر.

٤٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن قانون الإصلاح الزراعي ما زال تمييزيا في بعض الأوجه. وضربت مثلا لذلك قائلة إنه يمنع المرأة، بمن في ذلك النساء اللاتي يترأسن الأسر المعيشية، من حيازة أراضيهن أو حتى من وراثة الممتلكات عند وفاة أزواجهن (الفقرة ١١٧ من التقرير الرابع). وقالت إنها ستقدر تقديم إيضاح لذلك في التقرير الدوري التالي. وأعربت عن القلق بشأن الأحوال المعيشية للنساء اللاتي يعملن في قطع قصب السكر واللاتي لا يحق لهن، نظرا لأنهن مهاجرات دون بطاقات هوية، الحصول على المساعدة الحكومية. وفي الختام، حثت الحكومة على التصدي لمشكلة التمييز في مناطق التجارة الحرة حيث يتلقى

النساء اللاتي يفوق مستوى تعليمهن مستويات الرجل مرتبات واستحقاقات أقل من الرجال وتتاح لهن فرص أقل في تقلُّد المناصب الإدارية أو الإشرافية (الفقرات ٢٦٠ إلى ٢٦٤ من التقرير الرابع).

٤٧ - السيدة استرادا كاستيلو: لاحظت أن العقبتين الأساسيتين أمام النهوض بالمرأة في الجمهورية الدومينيكية التي يجب على المرأة أن تتصدى لهما هما سياسات التكيف الهيكلي الاقتصادي التي أوجدت الفقر وهو مصدر جميع انتهاكات حقوق المرأة والتأثير القوي جدا للكنيسة الرومانية الكاثوليكية في الشؤون السياسية للبلد والآثار الشائنة لبعض تعاليمها على نمو المراهقين، ولا سيما المراهقات، وعلى معرفتهم بحقوقهم. وتساءلت عما إذا كان الاتفاق المبرم بين الكنيسة والجمهورية الدومينيكية قد أوقف العمل به. وفي ضوء ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضَّع، ينبغي أن تجعل الحكومة من أولوياتها حماية حق المرأة في التحكم في جسدها. وفيما يتعلق بالتناقض بين القانون المدني وقانون حماية الأطفال والمراهقين (التقرير الرابع، الفقرة ٣٣٢)، فمن غير الواضح هل للقانون الأخير، وهو قانون خاص، أسبقية على القانون الأعم.

٤٨ - السيدة يونغ تشونغ كيم: وجهت التهنئة إلى الجمهورية الدومينيكية لأخذها مؤخرا بقانون التعليم العام الذي أصلح المناهج ولاحظت أن الأمية تقترن بالفقر. ومن الواضح أنه بالرغم من ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفتيات وزيادة احتمال إتمامهن التعليم الابتدائي عن البنين فإن المرأة تجد فرص العمالة محدودة وتشغل عادة الوظائف ذات الأجور المنخفضة أو يدفع لها أجر أقل من أجر الرجل نظير العمل المتساوي. وأعربت عن رغبتها في الحصول على إيضاح عن السبب في ذلك؛ واقترحت أن يقدم المزيد من التوجيه المهني المنتظم وخدمات التوجيه المتعلقة بالحياة الوظيفية تحت رعاية إدارة النهوض بالمرأة مما سيساعد على تقدم المرأة نحو تقلُّد الوظائف القيادية.

٤٩ - السيدة شوب - شيلنغ: قالت إن الوفد قد قدم عرضا رائعا للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجذرية التي تحققت في البلد ولتصميم الحكومة على وضع سياسات جديدة بانتظام. وأضافت أن النهج الشامل للنظام هو النهج الصحيح، ولكن يجب أن تبدأ الحكومة في السنوات المقبلة في تحديد الأولويات، مع التركيز على القضاء على الفقر والأمية وإيجاد الوظائف وإنفاذ التشريعات العمالية القائمة. وينبغي أن يوضح التقرير المقبل ما إذا كانت الحكومة قد حددت أولويات وما تأثير ذلك. وحثت الحكومة، لدى وضع برامج الإلمام بالقراءة والكتابة، على أن تعمل مع بلدين من العالم المتقدم النمو ألزما أنفسهما في بيجين بالقضاء على الأمية العالمية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

٥٠ - وأعربت عن القلق الشديد بشأن مناطق التجارة الحرة التي يبدو أن الغرب يصدر إليها رأسمالية القرن التاسع عشر واستغلال النساء. وفي الوقت الذي تقدم فيه الجمهورية الدومينيكية حوافز ضريبية فإن عليها أن توضح أن تلك المناطق ليست ملاذات آمنة لا تطبق فيها قوانين العمل وذلك بالرغم من الترحيب بما تجلبه من أعمال تجارية.

٥١ - السيدة غوتيريس (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن حكومتها، إذ شعرت بالخزي إزاء الحالة السائدة في ظل الحكومة السابقة، قد تمكنت من إحراز بعض أوجه التقدم في الفترة التي تقلدت فيها السلطة ومدتها سنة ونصف السنة، وستدفعها تعليقات واقتراحات اللجنة على القيام بالمزيد. وحتى في ظل الحكومة السابقة فإن النساء في الإدارات التقنية قد كافحن من أجل حقوقهن كما تفعل اللاتي يشاركن الآن في الحكومة. وجميع النساء في الجمهورية الدومينيكية ملتزمات بالمشاركة في تلك المعركة الطويلة العهد والمستمرة، ومن ثم نجد هذا الإخلاص في التقرير الرابع. وسيتضمن التقرير المقبل الكثير من الاجابات على الأسئلة التي طرحتها اللجنة وسيقدم صورة لما أحرز من تقدم إضافي.

٥٢ - الرئيسة: أعربت عن ترحيبها بالمعلومات الواضحة المقدمة عن الانجازات الكثيرة التي حققتها الجمهورية الدومينيكية في هذا الوقت القصير، وقالت إن التقرير كان صريحا جدا عن العقبات التي ما زالت قائمة ولو أن الالتزام العام بالتغلب عليها واضح. والتقرير الدوري الرابع جيد التنظيم وقدم إحصاءات تسمح بإجراء تقييم موضوعي. ويجدر الثناء بصفة خاصة على الآلية التي أنشئت لتنفيذ منهاج عمل بيجين وتعديل تشريع الإصلاح الزراعي الذي سمح للمرأة بالحصول على الأراضي ومحاولة التخفيف من حدة الفقر بإتاحة الائتمانات للأعمال الصغيرة للمرأة.

٥٣ - بيد أن اللجنة ما زال يساورها القلق إزاء ارتفاع معدلات وفيات الأمهات. واقترحت، وهي تتكلم بصفتها طبيبة، أن من المرجح أن يتصل ازدياد حالات تسمم الدم وفقر الدم إلى حد كبير بعمليات الإجهاض المقصود وعدم كفاية الرعاية أثناء الحمل وأضافت أنه يمكن الحد من الوفيات بتوفير حماية أفضل لحقوق المرأة الإنجابية. وليس من الضروري أن تلقى المرأة حتفها بسبب ولادتها للأطفال. وعلاوة على ذلك، سيلزم اتخاذ إجراءات إيجابية لمواجهة الأثر السلبي لبرامج التحويل إلى القطاع الخاص والتكيف الهيكلي على قطاع الصحة عموما وصحة المرأة بصفة خاصة. وثمة نتيجة أخرى للتكيف الهيكلي هي إجبار المرأة على دخول القطاع غير الرسمي حيث لا تحصل على استحقاقات اجتماعية، ويجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات لتدارك تلك الحالات أيضا.

٥٤ - وفيما يتعلق بمناطق التجارة الحرة، أوضحت أن كثيرا من الحكومات - سعيا منها للحصول على الاستثمارات - تنحو إلى تعريض حقوق عمالها للخطر حيث لا يسمح لهم بالتنظيم والتفاوض على أجور أفضل. وعندما تكون غالبية أولئك العمال من النساء، كما في حالة الجمهورية الدومينيكية، فإن المشكلة تتفاقم بسبب المضايقة الجنسية في مكان العمل. ويجب الدفاع عن رفاه العاملات. وينبغي تعديل قانون الجنسية حتى يتمتع جميع المولودين في الجمهورية الدومينيكية بنفس الحق في الجنسية؛ وينبغي للحكومة الجديدة، إذا لم تكن قد قامت بذلك فعلا، أن تلغي القانون السابق المتعلق بإبعاد الهايتيين.

٥٥ - وأعربت عن اهتمامها، وهي تتكلم بصفتها الشخصية ودون أن ينطوي كلامها على وجود أي نوع من التمييز العنصري، بالحصول على بيانات موزعة حسب الجنس عن السود في الجمهورية الدومينيكية في ميادين من قبيل الصحة والعمالة ونظام السجون.

٥٦ - واختتمت كلمتها بالإشارة إلى العلاقات بين الحكومة والكنيسة الرومانية الكاثوليكية فقالت إن الجمهورية الدومينيكية دولة علمانية وسيكون من الأمور المناقضة للدستور أن يكون للكنيسة تأثير مفرط على سياسات الحكومة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠